دراسة في العقوبات الدولية على إيران

أ. م. د. محمد عبدالرحمن يونس العبيدي
قسم الدراسات التاريخية والثقافية / مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل

مستخلص البحث

فرضت على إيران ومنذ عام ١٩٧٩ العديد من العقوبات، منها العقوبات الأحادية مثل الأمريكية والأوربية، وأخرى دولية كالتي فرضها مجلس الأمن الدولي. وقد تباينت أسباب فرض هذه العقوبات، منها ما جاء على خلفية سياسة إيران الخارجية بعد عام ١٩٧٩، وأخرى بسبب برنامجها النووي، فضلا عن ملفها في مجال حقوق الإنسان. وقد اختلفت مضامين هذه العقوبات، فبعضها كان سياسيا كقطع العلاقات أو تجميدها،وفرض الحظر على بعض الشخصيات الإيرانية، وأخرى كانت اقتصادية، شملت المصارف وقطاع الأعمال وغيرها، والأخيرة كانت عسكرية تضمنت حظر تصدير الأسلحة والتقنية النووية إلى إيران. وكان لهذه العقوبات ولاسيما الدولية تأثير مباشر على الاقتصاد والمجتمع الإيراني.

المقدمة

منذ ما يزيد على الثلاثين عاما وبالتحديد منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، خضعت إيران لعدة عقوبات، منها أحادية فرضت من قبل دولة واحدة أو مجموعة من الدول، وأخرى دولية عن طريق مجلس الأمن الدولي. وقد تباينت هذه العقوبات من حيث طبيعتها أو الأسباب والدوافع التي فرضت من اجلها، فقسم من هذه العقوبات فرضت نتيجة للسياسة الخارجية التي انتهجتها إيران بعد الثورة عام ١٩٧٩، والقسم الآخر فرض بسبب برنامج إيران النووي، والأخير جاء بسبب ما وصفته الدول الغربية ومجلس

حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بانتهاك حقوق الإنسان في إيران، وغياب الديمقراطية.

من هذا المنطلق يحاول هذا البحث متابعة ودراسة العقوبات التي فرضت على إيران منذ عام ١٩٧٩ من حيث الأسباب التي تقف وراء هذه العقوبات، فضلا عن طبيعة هذه العقوبات واهم ما تضمنته ومدى فاعليتها، وقد راعى الباحث الترتيب في نوع العقوبات والتسلسل الزمني ضمن النوع نفسه.

ينقسم البحث الى مقدمة ومحورين، الأول تناول العقوبات الأحادية الجانب التي فرضت على إيران، وهي نوعين الأول تمثل بالعقوبات الأمريكية، والثاني تجسد بالعقوبات الأوربية. أما المحور الثاني، فشمل العقوبات الدولية إلي فرضت على إيران من قبل مجلس الأمن الدولي على خلفية برنامجها النووي، فضلا عن الخاتمة والاستنتاجات التي توصل لها البحث.

المحور الأول: السياسة الإيرانية والعقوبات الأمريكية

بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، انتهجت إيران سياسة كانت على النقيض من سياستها إبان عهد الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١ – ١٩٧٩) الذي كانت إيران في عهده إحدى ابرز الدول الحليفة للغرب في المنطقة، حتى غدت" شرطي الخليج" في إشارة لحمايتها للمصالح الغربية في منطقة الخليج العربي، ليس هذا فحسب بل إنها كانت إحدى الركيزتين الأساسيتين الى جانب المملكة العربية السعودية التي كانت تستند عليهما الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ سياستها في منطقة الخليج العربي[١].

أما بعد الثورة الإيرانية، فالأوضاع اختلفت فإيران اليوم ليست كإيران الأمس، والدولة الحليفة بالأمس أصبحت عدوة اليوم، ورفع شعار تصدير

الثورة الإيرانية إلى دول المنطقة، ومحاربة وتقويض المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي(٢).

ومما لاشك فيه أن النظام السياسي الإيراني الجديد بعد الثورة والذي حل محل نظام الشاه، وما حمله من مبادئ وأفكار وما انتهجه من سياسة وخاصة الخارجية منها، كان لابد أن يصطدم بالدول الغربية التي كانت حريصة على حماية وديمومة مصالحها في المنطقة حتى بالنسبة لإيران نفسها، لذا ما إن مرت عدة شهور على قيام الثورة الإيرانية حتى فوجئ العالم بحدوث أزمة رهائن السفارة الأمريكية في طهران، حيث هاجم آلاف الإيرانيين في الرابع من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩، السفارة الأمريكية في طهران، وقاموا باحتجاز جميع العاملين فيها والبالغ عددهم ٦٦ شخصا، واستمرت هذه الأزمة لأكثر من عام، حاولت الإدارة الأمريكية إبان عهد الرئيس جيمي كارتر Jımmy Cartar (١٩٧٧-١٩٨٠)، حلها من خلال القيام بعملية عسكرية لإنقاذ الرهائن أطلق عليها تسمية (مخلب النسر) لكنها فشلت، واستمرت إيران باحتجاز الرهائن حتى تولى رونالد ريغان Ronald Regan (١٩٨١ – ١٩٨٨) إدارة البيت الأبيض، حيث بادرت إيران بإطلاق سراح الرهائن، كبادرة حسن نية لإصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وفتح صفحة جديدة في علاقاتهما الثنائية(٣).

لقد ترتب على أزمة رهائن السفارة الأمريكية، قيام الولايات المتحدة الأمريكية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في السابع من نيسان/ ابريل عام ١٩٨٠، ليس هذا فحسب بل فرضت الإدارة الأمريكية أولى عقوباتها الاقتصادية على إيران، إذ جمدت الأرصدة الإيرانية في البنوك والمصارف الأمريكية، وأوقفت التعاملات التجارية الأمريكية مع إيران،ودخلت العلاقات الإيرانية – الأمريكية مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر اتسمت بالتوتر والصراع والمواجهة غير المباشرة.

وفرضت الإدارة الأمريكية أيضا في التاسع والعشرون من عام ١٩٨٧ حظرا على استيراد السلع ذات المنشأ الإيراني، لكن هذا لم يمنع الشركات الأمريكية ولاسيما فروعها في خارج الولايات المتحدة الأمريكية من استيراد السلع الإيرانية وتصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما لم يمنع هذا القرار الشركات الأجنبية على الأراضي الأمريكية من تصدير السلع الإيرانية إلى الأسواق الأجنبية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استغلت الشركات الأجنبية ثغرات قانون العقوبات على إيران لتزيد من تجارتها معها(٤).

لقد كان التوتر والتصعيد في العلاقات الأمريكية – الإيرانية، سببا في تشديد الولايات المتحدة الأمريكية من عقوباتها على إيران ردا على تغيير السياسة الخارجية الإيرانية بعد قيام الثورة عام ١٩٧٩ من موقف الداعم للسياسة الغربية واحتواء النفوذ السوفيتي وتطويق المد الشيوعي قبل الثورة، إلى سياسة مناهضة المصالح والسياسات الأمريكية والغربية في المنطقة بعدها، كما كان لمواقف إيران وسياستها تجاه قضايا المنطقة، ولا سيما قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، ودعمها لحزب الله اللبناني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، ومناهضتها ورفضها لـ "عملية السلام"،ومن قبلها اتفاقية كامب ديفيد Camp David عام ١٩٧٨ وما تلاها من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، واتفاق أوسلو ١٩٩٣ وغيرها من القضايا، كلها أمور دفعت الولايات المتحدة الأمريكية نحو التصعيد ضد إيران وإتباع سياسة العزلة والحصار وفرض العقوبات ضد إيران ومنها إتباع سياسة الاحتواء المزدوج(٥) في تسعينات القرن العشرين(٦).

بعد ذلك عرضت إيران وعن طريق رئيسها هاشمي رافسنجاني (١٩٨٩–١٩٩٧) على شركة كونوكو Conoco الأمريكية عقدا بقيمة ١٠٦ مليار دولار لتطوير اثنين من حقولها النفطية البحرية، لكن الأخيرة رفضت العرض الإيراني، بسبب العقوبات الأمريكية، وقد دفع هذا التطور السيناتور

الأمريكي الفونسو داماتو ALfonso Damato من الحزب الجمهوري عن ولاية نيويورك إلى إعداد مسودة قانون أمام الكونكرس الأمريكي دعا من خلاله إلى فرض حظر شامل على أي تعامل أمريكي مع إيران، بما في ذلك الشركات الأمريكية وفروعها في الخارج، وقد أيد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton (١٩٩٢ – ٢٠٠٠) هذا المشروع، وقال في هذا الصدد: "ينبغي إيقاف كل التعاملات التجارية مع إيران حتى لا نوفر للإرهابيين العملة الصعبة التي يحتاجونها "في إشارة إلى إيران وأضاف" هناك أوقات ينبغي أن تفتح بها المصالح الاقتصادية الهامة الطريق للمصالح الأمنية الأكثر أهمية، وهذه إحدى تلك الأوقات"، وقد لاقى هذا المشروع دعما إسرائيلياً كبيرا، كونه يزيد من الضغوط الاقتصادية على إيران ويبعدها ويضعف قوتها في معارضة "عملية السلام".

في ضوء ما سبق وافق بيل كلينتون على إقرار قانون العقوبات رقم ١٢٩٥٧ في الخامس عشر من آذار ١٩٩٥، منع بموجبه كافة أنواع الاستثمار النفطي في إيران(٧). وعززت الإدارة الأمريكية هذا القانون بآخر في السادس من أيار من نفس العام حمل الرقم ١٢٩٥٩، حظرت الإدارة الأمريكية من خلاله كافة أوجه النشاط والتعاملات التجارية والمالية مع إيران(٨) وتضمن القرار النقاط الآتية:

١- حظر أي استثمارات في إيران تقوم بها الشركات الأمريكية أو الإفراد الأمريكيون وعدم تقديم التسهيلات بهذا الشأن.

٢- حظر تصدير البضائع والتكنولوجيا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران، وكذلك إعادة التصدير من دولة ثالثة.

٣- استمرار الحظر على استيراد البضائع والخدمات من مصدر إيراني إلى الولايات المتحدة الأمريكية(٩).

وقد تقدم السيناتور داماتو بمشروع قرار العقوبات ضد إيران في حزيران ١٩٩٦ شمل قطاعي النفط والغاز الإيرانيين،عرف بعدها بقانون داماتو،

وصوت الكونكرس بعدها لصالح توسيع هذه العقوبات من خلال فرض العقوبات الاقتصادية حتى على الشركات النفطية التي تساعد إيران في الاستثمار النفطي لحقولها، ومنع أي دولة أن تستثمر في إيران بمبلغ يزيد على ٤٠ مليون دولار وإلا تعرضت للعقوبات[١٠]، وقد أصبح للرئيس الأمريكي بموجب هذا القانون سلطة فرض عقوبتين من أصل ست على أية شركة تخرق شروط هذا القانون، وتضمنت تلك العقوبات الآتي:

١- فرض حظر على استيراد منتجات وخدمات تلك الشركة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- حظرا اتحاديا على شراء أي من منتجاتها أو خدماتها.

٣- منع المؤسسات المالية الأمريكية من منحها قرضا يتجاوز ١٠ ملايين دولار، ومنعها من التعامل بسندات الخزانة الأمريكية.

٤- حظر المساعدة الأمريكية المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وحجب التراخيص التي توافق على تصدير التقانة المقننة إلى تلك الشركات.

وبعد أن قام السيناتور كينيدي بإضافة ليبيا إلى تلك القائمة، أصبح اسم المشروع قانون العقوبات الإيرانية – الليبية وأجازه الكونكرس في تموز عام ١٩٩٦[١١].

رغم تشريع هذا القانون لكنه لم يطبق بشكل كامل على جميع الشركات التي أبرمت عقودا نفطية واستثمارية مع إيران بعد ذلك، ومنها شركة النفط الفرنسية، الأمر الذي شجع شركات عالمية أخرى على عقد اتفاقيات جديدة مع إيران،ولم يمنع ذلك أيضا الإدارة الأمريكية من تطبيق القانون على شركة بكري الاندونيسية ومنعها من توقيع عقد تطوير احد حقول النفط الإيرانية. وقد أدى التباطؤ الأمريكي في تنفيذ القرار الى ازدياد وارتفاع الأصوات المطالبة بتشديد الخناق الاقتصادي على التجارة الدولية مع إيران، وطالب أعضاء في الكونكرس الأمريكي بإعادة النظر بقانون العقوبات الإيرانية – الليبية.

ونتيجة لاستمرار إيران في سياستها الخارجية المناهضة للولايات المتحدة وافق الكونكرس وبأغلبية ساحقة بلغت ٣٩٧ مقابل ٢١ صوت على تشريع قانون "حرية ودعم إيران" في نيسان عام ٢٠٠٦، وقد أكد هذا القانون وشدد على ما جاء في قانون العقوبات الإيرانية – الليبية عام ١٩٩٦، ووسع من نطاقه، وهدد القانون الجديد بتخفيف أو حتى قطع المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لأية دولة تفشل في الالتزام ببنود هذا القانون، وقد وسع هذا القانون بنود العقوبات لتشمل التامين والتمويل وضاعف من عدد الشركات التي يقع نشاطها ضمن صلاحياته، وقد لاقى القانون الجديد دعما كبيرا من الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء[١٢].

ب- البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الأمريكية والأوربية

منذ عام ٢٠٠٢ بدأت تلوح في الأفق أزمة الملف النووي الإيراني، بعدما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة وخلال مؤتمر صحفي عقدته في واشنطن في الرابع عشر من أب / أغسطس ٢٠٠٢، عن وجود مفاعلات نووية سرية في منطقة ناتانز وسط إيران، وقرب مدينة (آراك) غرب العاصمة الإيرانية طهران، وأعطت المنظمة معلومات مهمة عن هذين المفاعلين كشف عنها لأول مرة[١٣].

لقد فوجئ المجتمع الدولي بالتطور هذا ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت باتجاه التصعيد ضد إيران ومحاولة إحباط مساعيها في تطوير قدراتها النووية، وكانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الجانب تقوم على فرض العقوبات على إيران، سواء كانت من قبل الإدارة الأمريكية نفسها أو حث المجتمع الدولي على فرضها، لذلك وما دمنا بصدد الحديث عن العقوبات الأحادية المتعلقة بهذا الملف، فإننا سنتناول العقوبات

الأمريكية والأوربية التي فرضت على إيران على خلفية برنامجها النووي ثم العقوبات الدولية لاحقا (المحور الثاني).

- **العقوبات الأمريكية**

بعد مجموعة قوانين العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على إيران والتي سيأتي الحديث عنها لاحقا بسبب برنامجها النووي، أقرت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barrack Obama حزمة من العقوبات الأمريكية ضد إيران في الأول من تموز ٢٠١٠، وقد شملت العقوبات الأمريكية الجديدة قطاعي الطاقة والبنوك في إيران، في محاولة أمريكية للضغط على إيران لإجبارها على التخلي عن برنامجها النووي وابرز ما جاء في قانون العقوبات الأمريكي ضد إيران:

١- تخيير البنوك الأجنبية بين التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية أو إيران، ووفقا لذلك، يمكن أن تطلب وزارة الخزانة الأمريكية من البنوك الأمريكية فرض حظر أو شروط قاسية على العمليات المالية والمصرفية لأي بنك أجنبي يعمل مع مؤسسات إيرانية وخاصة الحرس الثوري الإيراني، كما يستهدف القانون البنوك التي تتعامل مع الشركات الأجنبية التي فرض عليها مجلس الأمن الدولي عقوبات، وكذلك البنوك التي تقوم بغسل الأموال لمساعدة إيران في برنامجها النووي، أو البنوك الموضوعة على القائمة السوداء لوزارة الخزانة الأمريكية، وكذلك البنوك التي تسهل دعم إيران "للأنشطة الإرهابية ".

٢- فرض العقوبات على البنوك الأمريكية إذا قامت بالتعامل مع الحرس الثوري الإيراني أو أية شركة تعمل كواجهة له، ويمكن أن تتعرض هذه البنوك لعقوبات مالية تصل إلى ضعفي قيمة الصفقة، وقد تصل هذه العقوبات إلى السجن لمدة عشرين سنة.

٣- يشمل هذا القانون أيضا الشركات التي تقوم بتصدير البنزين أو أي منتج من منتجات النفط المكرر إلى إيران، أو حتى المساعدة بتقديم الخدمات والمواد التي تساعد إيران على إنتاجها ومن العقوبات التي قد تطال هذه الشركات:

أ- حرمان الشركات من القيام بعمليات استبدال عملات من خلال البنوك الأمريكية.

ب- حرمان الشركات من استخدام المؤسسات المالية الأمريكية لعمليات الائتمان أو المدفوعات.

ج- حرمان الشركات من إجراء معاملات عقارية مع مواطنين أمريكيين أو شركات أمريكية.

٤- للرئيس الأمريكي الحق في إرجاء العقوبات لمدة سنة عن أية شركة تابعة لدولة تسهم في الجهود الدولية لعزل إيران.

٥- للمساهمين الحق في الانسحاب من الشركات التي استثمرت في إيران دون ان يتعرضوا للمقاضاة.

٦- يلزم القانون الرئيس الأمريكي بتقديم قائمة بأسماء المشاركين في انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، ويحرم هؤلاء الإفراد من الحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتجمد أموالهم في البنوك الأمريكية.

٧- منع الشركات التي تزود إيران بالتكنولوجيا الحديثة والتي تسهم في فرض القيود على حرية التعبير مثل أجهزة مراقبة الاتصالات، من الحصول على تعاقدات مع الحكومة الأمريكية.

٨- تشديد القيود على صادرات التكنولوجيا الحساسة إلى إيران ولاسيما عن طريق الأسواق السوداء، من خلال دول أخرى، وفرض قيود شديدة ضد الدول التي لا تتعاون في هذا المجال[١٤].

- **العقوبات الأوربية**

بعد مساعي وجهود حثيثة بذلتها دول الاتحاد الأوربي متمثلة بـ (فرنسا وبريطانيا والمانيا) في مفاوضات مع إيران استمرت لأكثر من أربعة أعوام، عرضت خلالها هذه الدول مجموعة من الحوافز الاقتصادية والتقنية والسياسية على إيران (سيأتي الحديث لاحقا عن هذه الجهود) مقابل تخليها عن أنشطة تخصيب اليورانيوم، لكن تلك الجهود لم تسفر عن نتائج تذكر، الأمر الذي دفع دول الاتحاد الأوربي وبدعم وتأييد أمريكي إلى دفع ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي، والذي فرض بدوره عدة عقوبات على إيران بسبب عدم التزامها بالقرارات الدولية الصادرة عنه بهذا الصدد. وقد دفعت العقوبات الدولية على إيران ولاسيما قانون العقوبات رقم ١٨٠٤ لعام ٢٠٠٨، إيران إلى تعليق مفاوضاتها مع الدول الأوربية وحصرها بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة (٥+١) (الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى المانيا)[١٥].

ومنذ عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٠ لم تحرز الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو مجموعة (٥+١) أي تقدم ملحوظ في مفاوضاتها مع إيران، وفي الوقت ذاته تغير موقف الدول الأوربية من موقف المؤيد للخيار الدبلوماسي واعتماد المفاوضات إلى موقف الداعم لتوسيع وتشديد العقوبات ضد إيران، وهو الأمر الذي دفعها باتجاه إقرار مجموعة عقوبات أحادية الجانب من قبل دول الاتحاد في السادس والعشرون من تموز / يوليو ٢٠١٠[١٦].

وقد استهدف قانون العقوبات الأوربية على إيران قطاعات الطاقة والمصارف والنقل وغيرها واهم ما تضمنته هذه العقوبات:

١- حظر بيع أي معدات تدخل في صناعة الصواريخ أو التكنولوجيا النووية.

٢- حظر بيع أو نقل تكنولوجيا أو معدات التنقيب واستخراج الغاز أو النفط في إيران.
٣- يحظر على الشركات الأوربية تمويل أو مساعدة تمويل الاستثمارات في قطاع النفط والغاز الإيرانيين.
٤- إجراء مراقبة للبنوك الإيرانية في أوربا، ومنع أي تمويل مالي يزيد على ٣٥ ألف يورو (٤٥ ألف دولار)، إلا بموافقة رسمية أولا من حكومات الدول الأوربية التي يقع البنك ضمن أراضيها
٥- منع البنوك الإيرانية من فتح فروع جديدة لها في دول الاتحاد الأوربي.
٦- منع الشركات الأوربية من تزويد الشركات الإيرانية أو أي شركات عاملة مع الشركات الإيرانية بخدمات تأمينية داخل دول الاتحاد.
٧- حظر الطائرات الإيرانية أو التي تستخدمها إيران لإغراضها، باستثناء شركات الطيران المدني والتجاري التي تحمل المسافرين.
٨- منعت الدول الأوربية بموجب هذه العقوبات (٤١) شخصية إيرانية من دخول أراضيها، وتجميد أرصدتهم لدى البنوك الأوربية[١٧].
٩- الحد من تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج ومراقبته ولاسيما تلك التي ليس لها غرض واضح باستخدامها في الصناعات النووية أو الخاصة بتقنية الصواريخ، وحظر المنتجات التي يمكن استخدامها أيضا في تصنيع الأسلحة البيولوجية، مع وضع استثناء لتصدير المواد الخاصة للاستخدام في الإغراض الإنسانية والطبية[١٨].

وهدف هذه العقوبات كان بالتحديد منع الاستثمارات الأوربية في مجال الطاقة في إيران، وتشديد الرقابة على السفن والطائرات الإيرانية، ومراقبة التحويلات المالية والأعمال البنكية لإيران، كإجراء للضغط على إيران لإجبارها للعودة الى طاولة المفاوضات وإقناعها بضرورة التخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم.

وشكلت هذه العقوبات إلى جانب العقوبات الأمريكية والدولية لعام ٢٠١٠، اشد وأقسى عقوبات فرضت على إيران بسبب برنامجها النووي[١٩].

وتعد العقوبات الأوربية الأولى من نوعها في مجال العمل الدبلوماسي الأوربي ولاسيما أنها استهدفت قطاعات حيوية، وفي مقدمتها عمليات التنقيب وتكرير النفط، وقال احد الدبلوماسيين الأوربيين: "إنّ القطاعات المستهدفة هي صناعة الطاقة في البلاد، فضلا عن النقل والخدمات المصرفية وقطاع التامين، وان التطور الحاسم في التحرك الأوربي لا يطال فقط الجهات الحكومية، لكن الشركات الأوربية التي قد تستمر في التعامل مع إيران أيضا"[٢٠].

ج- قضية حقوق الإنسان في إيران والعقوبات الأمريكية والأوربية

طيلة العشر سنوات الماضية كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى دوما باتجاه معاقبة إيران وفرض مزيدا من العقوبات عليها بسبب برنامجها النووي، وسبقت هذه الفترة عقوبات أخرى على خلفية طبيعة النظام الإيراني وسياسته الخارجية في المنطقة، ولم تشهد إيران عقوبات تجاوزت ذلك حتى أيلول / سبتمبر عام ٢٠١٠، عندما أقرت الولايات المتحدة الأمريكية عقوباتها الأولى على إيران بسبب ما أعربت عنه الإدارة الأمريكية عن وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في إيران على خلفية ما حدث عقب انتخابات الرئاسة الإيرانية التي جرت في حزيران / يونيو ٢٠٠٩، وتضمنت العقوبات حظرا على ثمانية شخصيات إيرانية من دخول الولايات المتحدة الأمريكية، وتجميد أرصدتهم لدى البنوك الأمريكية، وأوضحت الإدارة الأمريكية "أنها ستقف دوما مع هؤلاء (في إشارة إلى المعارضين للنظام السياسي في إيران) والذين يسعون في إسماع صوتهم... وستكون دائما صوتا لتلك التطلعات وهي عالمية، ونواصل مطالبتنا الحكومة الإيرانية لاحترام حقوق شعبها"[٢١].

وتعد هذه العقوبات الأولى من نوعها بالنسبة للإدارة الأمريكية كونها اعتمدت قضية انتهاكات حقوق الإنسان في إيران سببا لفرضها، وقالت هيلاري كلينتون Hilary Clinton وزيرة الخارجية الأمريكية خلال مؤتمر صحفي عقب فرض العقوبات: "إنّ الهدف من الخطوة الجديدة أن تكون هناك نتائج " قاسية " اقتصادية لتصرفات المسؤولين الإيرانيين خلال القمع الإيراني للمعارضين بعد انتخابات الرئاسة الإيرانية في حزيران / يونيو ٢٠٠٩ " وأضافت" الحكومة الإيرانية تجاهلت مطالب متكررة من المجتمع الدولي لإنهاء هذه الانتهاكات... هذه المرة الأولى التي تفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات ضد إيران بناء على انتهاك حقوق الإنسان... نريد أن نقول أنها ستكون الأخيرة ولكن نخشى أن لا يكون الأمر هكذا"، وبموجب هذه العقوبات التي اقرها الرئيس الأمريكي باراك أوباما أصبح للإدارة الأمريكية إمكانية فرض عقوبات ضد أي مسؤول في الحكومة الإيرانية أو يعمل لصالحها تتهمه الإدارة الأمريكية بانتهاك حقوق الإنسان في إيران، ومن ضمنها حجز ممتلكات المسؤولين الإيرانيين وحظر سفرهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنع أي أمريكي التعامل ماليا معهم(٢٢).

أما فيما يخص العقوبات الأوربية على إيران في هذا الجانب، فقد جاءت بعد أيام من صدور التقرير السنوي الخاص بحقوق الإنسان في العالم والذي تصدره الإدارة الأمريكية، وتناول في جزء منه حالة حقوق الإنسان في إيران، وأعلن وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي في لوكسمبورغ (مقر الاتحاد الأوربي) يوم الثلاثاء الثاني عشر من نيسان / ابريل ٢٠١١ عن فرض عقوبات أوربية على (٣٢) من المسؤولين الإيرانيين، تضمنت تجميد أصولهم المالية وعدم منحهم تأشيرات الدخول الى دول الاتحاد، وقال وليم هيغ William Hague وزير الخارجية البريطاني في هذا الشأن "إنّ هؤلاء المسؤولين الإيرانيين هم في غالبيتهم أعضاء في الجسم القضائي أو

أشخاص نعتقد أنهم متورطون مباشرة في قمع ناشطين في مجال حقوق الإنسان والمعارضين للنظام الحاكم في طهران"[٢٣].

وقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالعقوبات الأوربية على إيران وعدته خطوة هامة للمجتمع الدولي للضغط على إيران بسبب ممارساتها وانتهاكها لحقوق الإنسان، وقال جي كارني J.Carney السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، في بيان صحفي يوم الثلاثاء الثاني عشر من نيسان / ابريل ٢٠١١: "إنّ قائمة الأفراد هؤلاء هي تذكير هام لإيران بان الأسرة الدولية ستواصل محاسبة أولئك المسؤولين عن الإساءات ضد الشعب الإيراني" وأضاف "سنتابع العمل بصورة وثيقة مع الاتحاد الأوربي والشركاء الذين يشاركوننا نفس التفكير بما يكفل أن قضية حقوق الإنسان ستبقى في مقدمة جهودنا لدعم الشعب الإيراني"[٢٤].

العقوبات الأحادية ومدى فاعليتها

على ما يبدو أنّ العقوبات الأحادية التي فرضت على إيران ولا سيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ لم تؤد الغرض الذي كانت تسعى إليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وهي إجبار إيران على التخلي عن سياستها الخارجية الحالية، وأنشطة تخصيب اليورانيوم، ولقد كان لتلك العقوبات انعكاسات سلبية على الاقتصاد الإيراني لكنها لم تؤد إلى إضعافها أو تغير من سياستها أو في موقفها، وذلك لان الولايات المتحدة الأمريكية في واقع الأمر هي وحدها فقط من يقوم بتطبيق تلك العقوبات[٢٥].

إنّ قانون العقوبات الأمريكية على إيران عام ١٩٩٥ والذي فرض حظرا على التعامل مع إيران في مجالي (النفط والتجارة) وتم تشديده بعد ذلك بموجب قانون العقوبات الإيرانية – الليبية عام ١٩٩٦، كان يتطلب من الولايات المتحدة فرض عقوبات ضد أي شركة سواءا كانت محلية أو

أمريكية تقوم باستثمار ما قيمته ٤٠ مليون دولار فأكثر في مشاريع النفط والغاز الطبيعي في إيران وليبيا.

لقد كان حلفاء الولايات المتحدة بما فيهم كندا أو دول الاتحاد الأوربي واستراليا واليابان تراودهم الشكوك حول هذا القانون ومدى توافقه مع التشريعات القانونية الأمريكية، وكونه جاء مخالفا لها، ومع ذلك ورغم العقوبات الاقتصادية الأمريكية فان إيران أصبحت تمثل بعد عام ١٩٩٦ سوقا تجاريا لما يقدر بنحو ٢٥ مليار دولار أمريكي، تجسدت في السلع والبضائع الأوربية واليابانية، كالسيارات والطائرات والمستلزمات الطبية فضلا عن قطاعات واسعة فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية، فضلا عن تدفق العملة الصعبة الإيرانية نحو الأسواق الصينية والروسية، حيث زادت الصين من حجم تجارتها مع إيران بحلول عام ٢٠٠٦، وواصلت الشركات التجارية الروسية والهندية وحتى البعض منهم كان أوربيا وكنديا عقد صفقاتها التجارية في مختلف القطاعات الاقتصادية الإيرانية، ولا سيما في مجال النفط، لا سيما وان ألمانيا وايطاليا كانتا لهما علاقات اقتصادية مميزة مع إيران، وتدركان جيدا أن التزامها بالعقوبات الاقتصادية الأمريكية يعني تخليها عن الصفقات التجارية مع إيران سوف تصب في مصلحة روسيا والصين(٢٦).

المحور الثاني: البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الدولية

منذ تسعينات القرن العشرين كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتهم إيران بالسعي لامتلاك التقنية النووية وتوظيفها للأغراض العسكرية، في الوقت الذي كانت تنفي إيران فيه الادعاءات الأمريكية هذه، وتؤكد أن نشاطاتها النووية هي للأغراض المدنية وزيادة الطاقة الكهربائية في إيران(٢٧).

وتعززت الرؤية الأمريكية هذه بعدما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية كما سبق القول عن وجود مفاعلات نووية إيرانية سرية في (ناتانز

وآراك)، لم تكشف عنها الحكومة الإيرانية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعليه شكلت هذه القضية منذ عام ٢٠٠٣ أزمة بالنسبة لإيران والمجتمع الدولي الذي بدأ ببحث الخيارات للتعامل مع هذه القضية[٢٨].

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ أن تم الكشف عن هذه المفاعلات إلى اعتماد سياسة التصعيد ضد إيران، في الوقت الذي فضلت فيه الدول الأوربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتماد الدبلوماسية وخيار المفاوضات كإجراء لحل ملف إيران النووي، وبالرغم من الخلافات الأولية التي ظهرت بداية ألازمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشان هذا الملف، لكنهم جميعا اتفقوا على ضرورة منع إيران من امتلاك الطاقة النووية واستخدامها للأغراض العسكرية[٢٩].

ونتيجة لضغط الولايات المتحدة المستمر على المجتمع الدولي ولاسيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بادرت الأخيرة ومن خلال فرقها التفتيشية بزيارة إيران في شباط/فبراير ٢٠٠٣ والإطلاع على تلك المواقع واخذ عينات منها، وقد أكدت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد ذلك خرق إيران لقوانين معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهو ما مثل بداية ألازمة النووية الإيرانية، ودخول الاتحاد الأوربي (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) كطرف ثالث لحل هذه القضية عن طريق المفاوضات المباشرة مع إيران[٣٠].

وفي الوقت الذي كانت الدول الأوربية حريصة على اعتماد مبدأ التفاوض مع إيران كانت الولايات المتحدة الأمريكية تضغط باتجاه إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي وفرض العقوبات على إيران من خلال الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أيدت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية جهود الاتحاد الأوربي الدبلوماسية مع إيران والتي بدأت منذ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣، وأكدت بدورها انه على الدول الأوربية الالتزام بدعم إحالة ملف إيران النووي إلى

مجلس الأمن الدولي وفرض العقوبات والالتزام بها إذا ما فشلت الجهود الدبلوماسية، واتفق الجانبان على العمل من اجل إيقاف كامل ودائم لأنشطة إيران النووية المتعلقة بدوره الوقود باعتباره الأساس الوحيد لضمان عدم تحويل هذه التكنولوجيا إلى استخدامات عسكرية[٣١].

حزمة العقوبات الأولى: القرار ١٧٣٧ في ٢٠٠٦/١٢/٤

دخلت الدول الأوربية (فرنسا والمانيا وبريطانيا) منذ عام ٢٠٠٣ في مفاوضات مع إيران استمرت لأكثر من أربعة سنوات، عرضت خلالها الدول الأوربية مجموعة من الحوافز الاقتصادية والسياسية والتقنية على إيران مقابل تخليها عن أنشطة تخصيب اليورانيوم، لكن تلك الجهود لم تسفر عن شيء، واستمرت إيران في أنشطة التخصيب الأمر الذي شجع في نهاية المطاف الولايات المتحدة الأمريكية وحتى الدول الأوربية الثلاث على تبني إحالة ملف إيران النووي الى مجلس الأمن الدولي في الثامن من آذار/ مارس ٢٠٠٦، والذي أمهل بدوره إيران مدة ستة اشهر لتعليق كافة أنشطة تخصيب اليورانيوم، لكن إيران لم تلتزم بقرار مجلس الأمن الدولي، مما دفع الأخير الى تبني القرار رقم ١٧٣٧ في الرابع والعشرين من كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦ فرض بموجبه العقوبات الأولى على إيران[٣٢] وتضمنت ما يأتي:

١- دعا القرار إيران إلى تعليق كافة أنشطة تخصيب اليورانيوم وبشكل يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق منها[٣٣].

٢- على جميع الدول أن تمتنع عن تسليم إيران أو بيعها أو تحويلها مباشرة أية معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا يمكن أن تستخدم في نشاطات إيران النووية والبالستية، وحذر القرار إيران في حالة عدم التزامها وامتثالها للقرار بفرض عقوبات إضافية.

٣- فرض القرار الحظر على عدد من المسؤولين الإيرانيين الذين لهم علاقة مباشرة بالبرنامج النووي الإيراني.

وقد بذلت الإدارة الأمريكية جهودا من خلال الضغط بشدة على الدول الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي لاسيما الصين وروسيا من اجل إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي، خاصة وان كل من روسيا والصين لم تكن تساند إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن إلا إذا كانت هناك انتهاكات كبيرة من قبل إيران في هذا المجال، وكانت تفضل تسوية القضية ضمن الوكالة الدولية، لكن استئناف إيران لأنشطة التخصيب بعد أن علقته خلال المفاوضات مع الاتحاد الأوربي وتهديد الولايات المتحدة الأمريكية باعتماد الخيار العسكري ضد إيران إذا ما فشلت المفاوضات، شجع على تغير الموقف ضد إيران وهو ما صب بالأخير في توجه الولايات المتحدة الأمريكية التي تدفع باتجاه إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي[٣٤].

حزمة العقوبات الثانية: القرار ١٧٤٧ في ٢٤ /٢٠٠٧/٣

رغم العقوبات الأولى فان المفاوضات بين الاتحاد الأوربي وإيران استمرت على أمل حسم الملف النووي الإيراني، حاولت دول الاتحاد الأوربي (الثلاث) وعلى مدار شهرين إقناع إيران بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم مقابل الحوافز التي عرضتها الدول الأوربية وأيدتها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، لكن هذه المفاوضات فشلت أيضا ولم تسفر عن شيء، الأمر الذي عدته الولايات المتحدة الأمريكية خروجا عن قرار مجلس الأمن الدولي ١٧٣٧، وهو ما دفع الولايات المتحدة بالضغط على دول مجلس الأمن لتبني قرار العقوبات الثاني رقم ١٧٤٧ في الرابع والعشرين من آذار /مارس ٢٠٠٧[٣٥] وابرز ما تضمنه هذا القرار:

١- يهيب بالدول التشديد وتوخي اليقضة حيال دخول أراضيها أو عبورها الأفراد الذين يشتركون في أنشطة إيران النووية الحساسة، أو تطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية أو يرتبطون بها مباشرة أو يقدمون لها الدعم والإخبار عنهم.
٢- حظر بيع وشراء الأسلحة مع إيران، ومنعها من القيام بتوريد أو بيع أو نقل أي أسلحة أو عتاد ذي صلة بشكل مباشر وغير مباشر من أراضيها على يد رعاياها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها أو طائراتها، وان تحظر جميع الدول شراء هذه الأصناف من إيران ومن قبل رعاياها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها أو طائراتها سواء كان منشأ هذه الأصناف أراضي إيران أو لم يكن.
٣- حظر بيع أو نقل أي مركبات قتالية مدرعة أو منظومات مدفعية من العيار الكبير أو طائرات قتالية أو هليكوبتر هجومية أو سفن حربية أو قذائف أو منظومات قذائف إلى إيران بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك عدم تزويد إيران بأي مساعدة تقنية أو تدريب أو مساعدة مالية أو استثمارات أو خدمات بهذا المجال.
٤- حظر التعامل مع إيران ماليا وعلى جميع الدول عدم الدخول في التزامات مالية كتقديم منح أو مساعدات مالية أو قروض إلى إيران إلا إذا كان لأغراض إنسانية.
٥- كما شملت العقوبات (١٣) شركة ومؤسسة إيرانية و(١٥) شخصية إيرانية على صلة مباشرة أو غير مباشرة بالبرنامج النووي الإيراني[٣٦].

حزمة العقوبات الثالثة: القرار ١٨٠٣ في ٢٠٠٨/٣/٣

مع كل قانون عقوبات يفرض على إيران، كانت هذه العقوبات تتضمن دعوة إيران إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي، وتحث كذلك على دعم

وتشجيع ومواصلة المفاوضات مع إيران، ولكن في الوقت ذاته كانت تهديدا لإيران بعقوبات إضافية إذا هي لم تلتزم بقرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بحقها، وعليه استمرت دول الاتحاد الأوربي في مفاوضاتها مع إيران ولمدة ما يقرب من عام كامل دون جدوى، فإصرار إيران على الاستمرار في أنشطة التخصيب وعدم التزامها بقرارات مجلس الأمن الدولي ١٧٣٧، ١٧٤٧، دفع المجلس إلى تبني حزمة العقوبات الثالثة بموجب القرار رقم ١٨٠٣ في الثالث من آذار / مارس /٢٠٠٨[٣٧] والذي تضمن ما يأتي:

١- توسيع الحظر ليشمل زيادة عدد المؤسسات والشخصيات الإيرانية المسؤولة عن بالبرنامج النووي الإيراني أو المرتبطة، حيث شمل القرار (١٢) شركة ومؤسسة و (١٣) شخصية إيرانية، مضافة على القرارين السابقين.

٢- حظر التعامل والتبادل التجاري مع إيران للسلع ذات الاستخدام المزدوج العسكري والمدني.

٣- تشديد المراقبة على الأشخاص والأفراد المرتبطين بأنشطة إيران النووية، أو لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بها والإخطار عنهم.

٤- تفتيش الشحنات من والى إيران إذا اشتبه بأنها تحتوي على سلع تضمنتها العقوبات.

٥- على جميع الدول توخي اليقضة والحذر عند الدخول في التزامات جديدة تتعلق بالدعم المالي العام المقدم للتجارة مع إيران بما في ذلك منح الانتماءات أو الضمانات أو التامين للتصدير سواءاً لرعاياها أو للكيانات الضالعة في هذه التجارة من اجل تفادي ان يسهم هذا الدعم في أنشطة إيران النووية ذات الطابع الحساس، أو في تطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية.

٦- تشديد المراقبة على تعامل المصارف الإيرانية، وتوخي الحيطة والحذر حيال أنشطة المؤسسات المالية القائمة على أراضيها مع جميع المصارف الإيرانية، ولاسيما المصرفيين (مللي وصادرات) وفروعهما في الخارج[٣٨].

حزمة العقوبات الرابعة: القرار ١٩٢٩ في ٢٠١٠/٦/٩

قررت إيران في ضوء قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٠٣، والذي فرض بموجبه حزمة ثالثة من العقوبات عليها، وقف مفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي نهائيا، وحصرها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة (٥+١)، ودخلت الأخيرة في مفاوضات أيضا مع إيران استمرت لأكثر من عامين عرضت خلالها حوافز في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار والأمن الإقليمي مقابل تخلي إيران عن أنشطتها النووية، لكن إيران رفضت العرض، لأنه لم يتضمن حقها بتخصيب اليورانيوم الذي كانت تصر عليه في مفاوضاتها كلها كحق مشروع لها[٣٩].

دفعت هذه المواقف، وسلبية المفاوضات بين الجانبين الدول الكبرى إلى تهديد إيران بفرض عقوبات إضافية جديدة اشد من سابقاتها إذا لم تستجيب لقرارات مجلس الأمن الدولي وتلتزم بها، ومع ذلك فقد اقترنت هذه التهديدات بعرض آخر لمجموعة (٥+١) والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تضمن مقايضة الوقود النووي مع إيران، وطبقا لهذا العرض يتم إرسال نصف كمية اليورانيوم المخصب لدى إيران (١٢٠٠) كغم إلى بلد ثالث لفترة عام واحد، وفي نهاية ذلك العام فان إيران سوف تحصل على يورانيوم منخفض التخصيب يمكن استعماله للأغراض الطبية وهذا سوف يضمن عدم إمكانية استخدامه في أية إغراض أخرى، لأنه سوف يكون على شكل قضبان وقود[٤٠].

واجه المقترح الدولي هذا بعض الإشكاليات لاسيما كمية اليورانيوم المخصب والدولة التي سيتم تخصيب اليورانيوم على أراضيها، فضلا عن أن إيران رأت فيه أيضا انتهاكا لحقوقها في مجال تخصيب اليورانيوم، وخوفا من فشل هذه الجهود والعرض المقدم قررت تركيا الدخول في مفاوضات مع إيران إلى جانب البرازيل من اجل حلحلة هذه ألازمة والخروج باتفاق يرضي الجميع لاسيما وان تركيا هي من وقع عليها الاختيار لتكون مكانا لتخصيب اليورانيوم الإيراني.

من هذا المنطلق انضمت تركيا مع إيران في تنسيق تام مع مجموعة (٥+١) وكجزء من جهودها الهادفة إلى تقليل التوترات وتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، خاصة إذا علمنا أن لتركيا مخاوفها الأمنية الخاصة وهي لا ترغب أن تدخل منطقة الشرق الأوسط في سباق التسلح النووي، وتدرك جيدا أيضا أن العقوبات إذا لم تثمر عن شيء ستكون نهايتها دخول المنطقة في حرب جديدة، فالعراق لديها خير مثال على ذلك، فقد عانى الاقتصاد التركي كثيرا بسبب عدم الاستقرار الذي نجم عن احتلال العراق، وهذا ما دفع تركيا إلى الانضمام إلى عملية المفاوضات مع إيران، وخاصة بعدما تأكد لديها أن جهود مجموعة فينيا (روسيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية) قد بادرت بالفشل ولم تتمكن من التوصل إلى اتفاق مع إيران[٤١].

بناءا على ذلك قدمت تركيا والبرازيل نفسيهما على أنهما مفاوضين وذلك بصفة خاصة من خلال التركيز على عرض مجموعة فيينا في مقايضة الوقود النووي مع إيران وبصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن الدولي، وقد أيد المجتمع الدولي هذه الجهود ورحب بها، حتى أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعث برسالة إلى الرئيس البرازيلي لولا ديسيلفا Lula Dasilva في آذار /مارس ٢٠١٠، أعرب من خلالها عن تشجيعه لجهود البرازيل في هذا الجانب، ومعربا في الوقت ذاته عن شكوكه بشان النتائج الايجابية

للجهود التركية والبرازيلية، حيث قلل المسؤولون الأمريكيون من أهمية الاتفاق ملوحين في الوقت ذاته بفرض عقوبات إضافية جديدة(٤٢).

الجدير بالذكر هنا التغير في الموقف الأوربي، فطيلة السنوات الماضية كانت الدول الأوربية(بريطانيا، ألمانيا، فرنسا) تدعو إلى اعتماد الدبلوماسية والحل السلمي وخيار المفاوضات في التعامل مع الملف النووي الإيراني، لكن هذا الموقف بدا يتغير تدريجيا عام ٢٠٠٩، وأصبحت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا من الداعين والمتحمسين لتشديد العقوبات على إيران، من خلال دعوة تلك الدول لفرض عقوبات إضافية جديدة على إيران، وقناعتها بعدم جدوى التفاوض، وهذا ما نشهده في الوقت الراهن،حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وبدعم ومساندة أوربية قوية باتجاه إقناع كل من روسيا الاتحادية والصين بالموافقة على فرض حزمة جديدة من العقوبات على إيران بعد ما وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود(٤٣).

وتفادياً لحدوث تصعيد قد يقود المنطقة إلى أتون حرب جديدة، وانطلاقاً من الدبلوماسية التركية الإقليمية الجديدة ومصالح تركيا والبرازيل المشتركة مع إيران. تحركت تركيا تساندها البرازيل من خلال رئيسها لولا دا سيلفا إلى العمل من اجل إيجاد حل مناسب يرضي الأطراف المتنازعة، وبعد جهود حثيثة قام بها الجانبان التركي والبرازيلي تمكنا من التوصل إلى عقد اتفاقية مع إيران الغرض منها إعطاء فرصة للحوار وتخفيف التصعيد الذي يشهده هذا الملف، وعقد الاتفاق الذي عرف بـ "الاتفاق الثلاثي" بتاريخ ٢ حزيران ٢٠١٠ خلال اجتماع ثلاثي بين الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد ونظيره البرازيلي لولا دا سيلفا ورئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في طهران(٤٤).

وعلى الرغم من إسراع إيران بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفحوى الاتفاق، إلا أن الاتفاق الثلاثي لم يحرك ساكنا لدى الدول الكبرى والتي تسعى إلى تقويض البرنامج النووي الإيراني، لذلك فان هذا الاتفاق لم يثن

هذه الدول عن المضي في فرض عقوبات على إيران، وقد صدر عن مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٩٢٩ في ٩ حزيران ٢٠١٠ بتأييد ١٢ دولة ورفض دولتين للقرار وهما تركيا والبرازيل وامتناع لبنان عن التصويت. واهم بنود قرار العقوبات هي:

القضايا النووية: نكرر المطالبة بوقف إيران عملية التخصيب والالتزام بكل شروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن بينها بروتوكولها الإضافي الذي يسمح بتفتيش غير معلن للمنشآت النووية.

١- تمنع إيران من أي استثمار أجنبي في مجال تعدين اليورانيوم أو التخصيب أو إعادة المعالجة أو الإنتاج أو استخدام التقنية والمواد النووية أو أنشطة المياه الثقيلة والتقنية المرتبطة بالصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية.

٢- الصواريخ وانتشار الأسلحة: يحظر على الدول بيع ثمانية بنود من الأسلحة الثقيلة لإيران: الدبابات القتالية، والمركبات المدرعة، ونظم المدفعية الكبيرة، والطائرات المقاتلة، والمروحيات الهجومية، والسفن الحربية، والصواريخ، والنظم الصاروخية. ويحظر على جميع الدول تقديم التدريب التقني والتمويل وغيرها من الخدمات من أجل هذه الأسلحة. ويحظر على إيران ممارسة أي نشاط مرتبط بالصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية، ومن بينها إطلاق صواريخ من هذا النوع.

ويحظر على جميع الدول تقديم التقنية أو المساعدة الفنية لإيران في هذه الأنشطة.

٣- العقوبات على الأفراد والشركات: يضاف الأفراد والشركات والكيانات الأخرى، الذين يجري تجميعهم، إلى قائمة المعرضين لتجميد الأصول ولحظر السفر بسبب علاقاتهم بالأنشطة النووية الإيرانية، ومن بينهم

الحرس الثوري، الذي يسيطر على شركات ومؤسسات لها علاقات بصنع الأسلحة.

٤- الشحنات غير القانونية: تطالب الدول بالتعاون مع عمليات التفتيش، الذي يجب أن يحظى بموافقة الدولة صاحبة العلم المرفوع على السفينة، إذا كان يشتبه في أن السفينة تحمل شحنة محظورة.

ويحظر توفير الوقود أو الخدمات لسفن تمتلكها إيران أو تتعاقد معها يشتبه في حملها شحنات محظورة.

٥- الإجراءات المصرفية والمالية: تطالب الدول بمنع المعاملات المالية، ومن بينها التأمين وإعادة التأمين، إذا توافر «أساس معقول» للاعتقاد بأن هذه الأنشطة يمكن أن تسهم في الأنشطة النووية الإيرانية.

٦- تطالب الدول بحظر ترخيص البنوك الإيرانية وفتح مؤسسات مالية إذا كانت لديها معلومات لها «أساس معقول» يدفع إلى الاعتقاد في أن هذه الأنشطة يمكن أن تسهم في الأنشطة النووية الإيرانية.

٧- تطبيق العقوبات: يطلب من الأمين العام بان كي مون تشكيل لجنة من خبراء للرقابة على تطبيق العقوبات ضد إيران، وتطالب اللجنة بتقرير أولي بعد ٩٠ يوما من تسميتها.

٨- تعهد: نؤكد رغبة الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة «في تعزيز الجهود الدبلوماسية من أجل تشجيع الحوار والمشاورات.. من دون شروط مسبقة» مع إيران(٤٥).

ويبدو أن الاتفاق الثلاثي قد ضرب عرض الحائط عندما صدر قرار مجلس الأمن الدولي، لاسيما وان الاتفاق الثلاثي لم يعرض على الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، إذ لم يكن هنالك متسع من الوقت لتركيا أو البرازيل لتقديم ضمانات أو تطمينات للمجتمع الدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني، حيث أن الدول الغربية كانت مصممة على فرض عقوبات

جديدة على إيران لعدم تعاونها في إعطاء معلومات دقيقة وصحيحة عن برنامجها النووي بحسب وجهة نظر الدول الكبرى(٤٦).

لقد كانت تركيا ترغب في رؤية الترحيب والقبول من جانب المجتمع الدولي بشان مقترحها وان يتم الثناء عليه بصفته الخطوة المهمة الأولى في التوصل إلى تحقيق التعاون من جانب إيران، ولكن بدلا من ذلك، فان المجتمع الدولي كان يمضي قدما نحو فرض العقوبات وتمت الإشارة على نحو بسيط إلى الجهود البرازيلية والتركية في نص القرار الدولي رقم ١٩٢٩.

وفي أعقاب صدور القرار ١٩٢٩، فان كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية سارعت للتحرك نحو تنفيذ الإجراءات الخاصة بالقرار، حيث تركز العديد من فقرات القرار على حظر ومراقبة الأنشطة المالية لمؤسسات إيرانية معينة مثل الحرس الثوري الإيراني بالإضافة إلى الأفراد المدنيين والعسكريين من المشتبه بدعمهم للأنشطة النووية الإيرانية، وبعد أن قامت الولايات المتحدة بتعزيز وتوسيع الإجراءات الخاصة بالقرار فان الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف Dmitri Medvedev سرعان ما انتقد وبشكل صريح الإدارة الأمريكية لتخطيها حدود القرار، وبعد لقاء مشترك بين الرئيس الروسي ميدفيديف والرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي Nicolas Sarkozy صرح الأخير أن فرنسا على استعداد لمشاركة إيران على أساس اتفاق التبادل النووي مع البرازيل وتركيا.وبالإضافة الى المخاوف التي ستتمخض عن الجولات الأخيرة من العقوبات فانه وعلى ما يبدو أن هناك خلافات في الآراء بين الولايات المتحدة وأوربا بشان ما يجب التأكيد عليه وعلى أي من المسارات يجب ان تنصب معظم الجهود، ففي الوقت الذي تركز فيه الولايات المتحدة وبعض القوى الأوربية على تعزيز نظام العقوبات من اجل عزل واحتواء إيران، فان دولا مثل روسيا وفرنسا قد تكون أكثر اهتماما بالتركيز على مسار المفاوضات.وفي الوقت الذي تبدو فيه إستراتيجية "المسار المزدوج" منطقية كونها تمثل سياسة الجزرة والعصا، إلا

أن تطبيق مثل هذه الإستراتيجية قد يتسبب في إيجاد الخلافات داخل المجتمع الدولي من تحقيق هدفه الأساسي وهو تامين تعاون تام من جانب إيران والمجتمع الدولي بشان برنامجها النووي، وفي الوقت ذاته فان مجموعة (٥+ ١) يبدو أنها تعمل على التركيز وبصورة أساسية على مسار العقوبات(٤٧).

العقوبات الدولية ومدى فاعليتها

خضعت إيران ومنذ عام ٢٠٠٦ لمجموعة من العقوبات الدولية التي باتت آثارها واضحة على الواقع الاقتصادي للمجتمع الإيراني. فعلى الرغم من أن تلك العقوبات الاقتصادية وغيرها لم تسفر حتى الآن عن تحقيق الهدف المرجو منها وهو تخلي إيران عن برنامجها النووي، لكن آثارها على الاقتصاد الإيراني بدت واضحة. ففي ظل العقوبات الدولية المفروضة على إيران، أوقفت العديد من الشركات الدولية إمداداتها لإيران التزاما منها بقرارات مجلس الأمن الدولي، وهذا ما انعكس سلبا على إيران لاسيما في مجال الطاقة، مثل المشتقات النفطية ووقود الطائرات، فضلا عن الأعمال التجارية والمصرفية والمالية، وقد أدت هذه العقوبات إلى إعاقة تمويل المشاريع النفطية والغازية، حيث انخفضت قيمة مبيعات النفط الإيرانية بنسبة ٢٤،٣% في شهر شباط / فبراير عام ٢٠١٠، بعد أن أوقفت عدد من الشركات الأوربية استثماراتها النفطية في إيران، كما تأثرت صناعات السجاد والفستق الإيراني بهذه العقوبات، وقد أدت هذه العقوبات كذلك إلى زيادة معدلات البطالة، والتضخم وارتفاع تكلفة الاستيراد.

ولمواجهة آثار هذه العقوبات قامت الحكومة الإيرانية بوضع خطة لرفع الدعم الحكومي عن بعض السلع ولاسيما الغذائية والمشتقات النفطية خاصة وان إيران تستورد ما نسبته ٤٠% من المشتقات النفطية المكررة من الخارج(٤٨).

وتشير إحدى التقارير الاقتصادية إلى أن ارتفاع أسعار النفط ساعد إيران على مواجهة آثار العقوبات الاقتصادية وتحصين الاقتصاد الإيراني من خلال زيادة الإنفاق الحكومي في بعض المجالات، وخفض أسعار الفائدة وتسهيل العمليات الائتمانية الأمر الذي ساهم في ارتفاع الأسعار وزيادة التضخم، كما أدت العقوبات الدولية إلى ارتفاع التكاليف المصرفية والى تشديد الإجراءات الحكومية بالإضافة إلى تأخير العمليات المصرفية، وهي عوامل ساهمت في إبطاء عمليات إيصال المواد الأولية للسلع المنتجة محليا(٤٩).

وقد واجهت سياسة محمود احمدي نجاد الاقتصادية الكثير من الانتقادات من قبل بعض المسؤولين والاقتصاديين داخل إيران، وفي هذا الشأن وجه على لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني انتقاداته إلى سياسة نجاد، مؤكدا على أهمية استخدام الأموال في تطوير الإنتاج والاقتصاد وتوفير فرص العمل، وقد أدت العقوبات وسوء الإدارة الاقتصادية من قبل نجاد إلى ظهور حالة من الاستياء والغضب الشعبي في أوساط الشعب الإيراني بل وحتى في أوساط عدد من المسؤولين الإيرانيين الذين باتوا يعارضون سياسة نجاد ويشكلون جبهة معارضة له(٥٠).

ويواجه نجاد ضغوطا متزايدة على الجبهة الاقتصادية الداخلية كما يواجه نفس الضغوط على الجبهة السياسية، مع ارتفاع الاستياء الشعبي وشعور الإيرانيين بالضيق والاختناق من العقوبات الدولية وعدم تنفيذ الوعود والمخاوف المالية(٥١).

ورغم آثار هذه العقوبات على المجتمع والاقتصاد الإيراني، فإنها أسهمت في جانب آخر في تقوية علاقات الأعمال والتجارة الإيرانية مع الدول المجاورة لها، في الوقت الذي تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى إضعاف تلك العلاقات، كما سمحت للصين وغيرها من الدول الآسيوية للدخول إلى الأسواق الإيرانية والفوز بالمشاريع النفطية في إيران، كما أن

العمليات المصرفية والمالية أخذت تعمل خارج النظام المصرفي العالمي الخاضع للرقابة، وأصبحت هناك إمكانية استخدام الأموال النقدية وقنوات الأموال غير الرسمية والاستعانة بالبنوك غير الخاضعة لإشراف السلطات المصرفية الدولية(٥٢).

الخاتمة

تعرضت إيران ومنذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، إلى العديد من العقوبات، لأسباب مختلفة، فبعضها فرض نتيجة لسياسة إيران الخارجية بعد عام ١٩٧٩، لاسيما وأنها أصبحت معادية لمصالح الدول الغربية في منطقة الخليج العربي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قطعت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران بسبب أزمة رهائن السفارة الأمريكية، كما جمدت الأرصدة الإيرانية في المصارف الأمريكية. ومع مرور الوقت شددت الإدارات الأمريكية المتعاقبة من عقوباتها على إيران بسبب استمرار إيران في سياساتها الخارجية، ففرضت عليها المزيد من العقوبات الاقتصادية أواخر الثمانينات وأواسط التسعينات من القرن المنصرم، منعت فيها الشركات الأمريكية من التعامل مع أي مؤسسة أو شركة إيرانية.

ومع مطلع الألفية الثالثة برزت أزمة الملف النووي الإيراني حيث تسبب مع تطورها بفرض العقوبات الدولية على إيران، حيث فرضت أربعة مجموعات من العقوبات على إيران بسبب إصرارها على الاستمرار في أنشطة تخصيب اليورانيوم، وباءت المفاوضات الأوربية والدولية مع إيران بالفشل، فأصدر مجلس الأمن الدولي أربعة قرارات، تضمنت مختلف أنواع

العقوبات الاقتصادية والعسكرية والتقنية والسياسية وكل ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، وهذه العقوبات تضمنتها القرارات الدولية آلاتية:

١- القرار رقم ١٧٣٧ في ٢٠٠٦/١٢/٢٤.

٢- القرار رقم ١٧٤٧ في ٢٠٠٧/٣/٢٤.

٣- القرار رقم ١٨٠٣ في ٣ /٢٠٠٨/٣.

٤- القرار رقم ١٩٢٩ في ٢٠١٠/٦/٩.

وقد أعقب صدور القرار ١٩٢٩، مجموعة عقوبات أخرى أحادية الجانب من قبل الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوربي كل على حدا، في تموز من عام ٢٠١٠، بسبب مواصلة إيران لأنشطتها النووية، كما تبعها عقوبات أيضا أمريكية وأوربية، على خلفية ما سمي بخرق مباديء حقوق الإنسان في إيران، وبلا شك أن هذه العقوبات قد أثرت سلباً على الاقتصاد والمجتمع الإيراني، لكنها لم تؤثر في موقف إيران وتغيره ولم تثنيها عن الاستمرار ومواصلة تطوير برنامجها النووي الذي وصل وفي ابعد تقدير مرحلة اللاعودة مهما كانت العقوبات والنتائج.

A Study in The International Sanctions Against Iran

BY:Dr Mohammad A.. Younis AL- Obeidy
Historical and Cultural Studies Center, Mosul University

Abstract

Many sanctions were imposed, since 1979, on Iran including one-sided American and European sanctions and also International as those imposed by the UNSC. Sanctions imposition reasons were varied; some due to Iran's foreign policy after 1979; some because of its nuclear program; and others as for human rights issues in Iran.The

implications of these sanctions became different such as political sanctions regarding breaking off or freezing relations and also banning some officials from traveling abroad; other were economic sanctions involved banks, business sector and others. The last sanctions were military that enclosed export ban concerning weapons and nuclear technologies to Iran. The sanctions especially the international one have influenced Iran's economy and community directly.

الهوامش والمصادر

(١) فواز جرجس، السياسة الامريكية تجاه العرب، كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠)، ص ٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٣) روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة مروان سعد الدين، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧) ص ص ٢٥ – ٢٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٥) للمزيد من التفاصيل حول سياسة الاحتواء المزدوج انظر:عمر ثابت، الاحتواء المزدوج وماوراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، دراسات عالمية(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠١)، العدد ٤١.

(٦) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، (دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦)، ص ص ٥١-٥٣ ؛ سوسن العساف، استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي،(الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨)، ص ص ٢٩٢-٢٩٣.

(٧) هاورد، المصدر السابق، ص ص ٢٧-٢٨.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٧ ؛ جرجس، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٩) عتريسي، المصدر السابق، ص ٥٦

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٦ ؛

Anthony H. Cordesman and Khalid R. ALRodhan ((Iranian weapons Nuclear the option if Diplomacy Fails)) , center for strategic and Enter nation studies (csis) (Washington – 2006). p. 18.

(١١) هأورد، المصدر السابق، ص ص ٣٠– ٣١ .

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(١٣) كينت آر تيرمان، العد العكسي للازمة ؛ المواجهة النووية المقبلة مع إيران، ترجمة دار العلم للملايين، (دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٦)، ص ٢٨٥.

(١٤) قانون العقوبات الامريكية على إيران، منشور على الموقع:

www.Arabian business. com

(١٥) للتفاصيل حول موقف الاتحاد الأوربي من أزمة الملف النووي الإيراني انظر: محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، ((أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوربي منه ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨))، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية (جامعة الموصل)، مجلد ٨، العدد ٢، ٢٠٠٩.

(١٦) محمد عبدالرحمن يونس العبيدي،((النظام السياسي الإيراني وتحديات العلاقة مع الغرب ١٩٧٩- ٢٠١٠))، مجلة دراسات إقليمية (مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل)، العدد ١٧، كانون الثاني ٢٠١٠، ص ٢٠٥.

(١٧) الاتحاد الأوربي يتفق على عقوبات صارمة ضد إيران تشمل ٤١ شخصا و٧٥ مؤسسة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١١٥٥٨، ٢١ يوليو ٢٠١٠.

(١٨) أوربا تفرض اشد العقوبات على إيران: صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١١٥٦٤، ٢٧ يوليو ٢٠١٠

(١٩) المصدر نفسه ؛ الاتحاد الأوربي يضع اللمسات الأخيرة على قرار العقوبات الإضافية ضد إيران، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١١٥٦٠، ٢٣ يوليو ٢٠١٠.

(٢٠) أوربا تفرض اشد العقوبات على إيران، المصدر السابق.

(٢١) واشنطن تفرض عقوبات على طهران بسبب انتهاكات حقوق الإنسان... للمرة الأولى، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١١٦٢٩، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) أوربا تفرض عقوبات على ٣٢ مسؤولا ايرانيا: www. Alqanat. com

(٢٤) الولايات المتحدة ترحب بفرض الاتحاد الأوربي عقوبات على ايران:
iipdigital.usembssy.gov/st/Arabic/..

(25) Mahmood Monshipouri, Banafsheh Keynoush ((Dealing with Iran: Confrontation or Negotiation?)) , Insght Tarkex (Ankra) vol 10 ,no 4, 2008. p. 141

(26) Ibid , p. 141.

(27) تميم هاني خلاف، ((القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي))، مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الأهرام – القاهرة)، العدد ٥ – ٦، ٢٠٠٦، ص ١٥٣.

(28) تيرمان، المصدر السابق، ص ٢٨٥؛
Robert J. Einhorn ((A Transat Lantic strategy on Irans nuclear program))
www. Twq. com / 04 autu mn / docs / einhorn. pdf

(٢٩) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيما، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧)، ص ١٣٥.

(٣٠) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على الشرق الأوسط، (الأوائل للنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠٦)، ص ١٩١.

(٣١) تشوبين، المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٣٢) ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، (بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩)، ص ص ٣١٣ – ٣٢٩.

(٣٣) للتفاصيل حول نص القرار انظر: نص القرارات على موقع مجلس الامن الدولي
www. un. org / Arabic / archived / SCRCS/ S.

(٣٤) تشوبين، المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٣٥) علاوي، المصدر السابق، ص ص ٣٢٧ – ٣٢٨.

(٣٦) إيران والمسألة النووية، مقالة منشورة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٤ على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www. BBCARABIC. com. وللمزيد من التفاصيل حول نص القرار انظر: موقع مجلس الأمن الدولي (القرارات).

(٣٧) علاوي، المصدر السابق، ص ص ٣٢٧ – ٣٢٨؛ انظر ايضا نص قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالعقوبات..

(٣٨) مجلس الأمن الدولي يقر مجموعة ثالثة من العقوبات على إيران (نشرة واشنطن) مقالة منشورة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٤، في شبكة المعلومات الدولية على موقع مكتب الأعلام الخارجي لوزارة الخارجية الامريكية على الموقع: www. USINFO. state. Gov. com
وللتفاصيل حول نص القرار انظر: موقع مجلس الأمن الدولي (القرارات):
www. un. org / Arabic / archived / SCRCS/ S.

(٣٩) قراءة تحليلية للقرار (١٨٠٣) بشان البرنامج النووي الايراني، مقالة منشورة بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٣ في شبكة المعلومات الدولية على الموقع: www. Akhbar ALKhaleej. com
الدول الكبرى تشترط على إيران وقف تخصيب اليورانيوم، مقالة منشورة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٤، على الموقع: www. Ahram. org

(40) Kadir Ustun, ((Turkey`s Iran policy: Between Diplomacy and Sanctions)) Insight Turkey, vol 12, no 3, 2010, p.20.

(41) Ibid. p. 21.

(42) Ibid. p 21

(٤٣) العبيدي، المصدر السابق، ص ٢٠٥.

(٤٤) بشار فتحي جاسم العكيدي، "قراءة في الاتفاق الثلاثي الإيراني التركي البرازيلي"، نشرة الراصد الإقليمي (مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل)، العدد ٤٠، حزيران ٢٠١٠، ص٢.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ص ٤-٥. للمزيد من التفاصيل حول نص قرار العقوبات رقم ١٩٢٩ الصادر عن مجلس المن الدولي انظر: قرارات مجلس الأمن الدولي على الموقع:
www. un. org / Arabic archived/SCRCS/S

(٤٦) العكيدي، المصدر السابق، ص ٤.

(47) Ustun, Op.Cit, p 22.

(٤٨) ثناء فؤاد عبدالله، العقوبات الدولية المفروضة علي إيران تبدأ في إنهاك بنيتها الاقتصادية، منشور على رابط الموقع:
www.masress.com

(٤٩) ابرز آثار العقوبات الاقتصادية الدولية على نشاط الأعمال في إيران: منشور على الموقع:
www.alraynews.com

(٥٠) عبدالله، المصدر السابق.

(٥١) عقوبات إيران...شروخ سياسية وآثار موجعة، منشور على رابط الموقع
www.annabaa.com

(٥٢) ابرز آثار العقوبات الاقتصادية الدولية على نشاط الأعمال في إيران، المصدر السابق.